



PROVISIONAL  
A/32/PV.104  
16 December 1977  
ARABIC



# الإمسم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

- مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الرابعة [ ٩٢ ]
- سياسة الفصل المنصري التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار [ ٢٧ ]
- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض [ ٣ ]
- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [ ١٠ ]
- تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم : مذكرة من الأمين العام [ ٢٣ ]
- برنامج الأعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللفظة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللفظ الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " .

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وعميت أن هذا المحضر وُزِع في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه الصلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72619/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٢٥البند ٩٢ من جدول الأعمالمسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الرابعة (A/32/461)

قدم السيد ديميروك (تركيا) ، مقرر اللجنة الرابعة تقرير اللجنة (A/32/461) ، ثم تحدث

كما يلي :

السيد ديميروك (تركيا) ، مقرر اللجنة الرابعة ، (الكلمة بالانكليزية) : أتشرف  
بأن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الرابعة المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية للنظر فيه ، ذلك  
التقرير الذي تناولته اللجنة تحت البند ٩٢ من جدول الأعمال ، وهـ و وارد في الوثيقة A/32/461 .  
وكما يتضح من هذا التقرير ، فإن ممثلي الجبهة الوطنية (زيمبابوي) قد شاركوا في أعمال  
اللجنة بصفة مراقب ، ومع الأخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمها المراقبون للجنة ، وعلى أساس  
التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الخاصة ، وكذلك على أساس بحث اللجنة ودراساتها  
للموضوع ، فإن اللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة هـ من  
التقرير ،

وباعتماد الجزء (ألف) من مشروع هذا التقرير ، والمتعلق بالشواحي العامة من مسألة  
روديسيا الجنوبية ، فإن الجمعية العامة سوف تؤكد أولاً وقبل كل شيء المبدأ الأساسي وهـ وأنه لن  
يكون هناك أي استقلال قبل أن يتحقق حكم الأغلبية في زيمبابوي وقبل وضع تسوية تتعلق بمستقبل  
الاقليم بالمشاركة الكاملة لشعب زيمبابوي وفقاً لأمانيه الحق . وفي هذا السياق ، فإن الجمعية  
تود أن تعرب عن تأييدها الكامل لشعب الاقليم في نضاله من أجل ممارسة حقه الثابت في تقرير  
المصير والاستقلال بكافة الوسائل المتاحة له . ان الجمعية العامة تود كذلك ان تؤكد من جديد  
الاحكام ذات الصلة الخاصة باعلان مابوتو ، تأييداً للشعب زيمبابوي وناميبيا ، وبرنامج العمل  
من أجل تحرير زيمبابوي وناميبيا ، ولا سيما تلك الأحكام التي تدعو الى مساعدة دول المواجهه  
والتي هي ضحايا الأعمال العدوانية المتكررة من جانب نظم الأقلية . كما أن الجمعية العامة تود أن

تدعو السلسلة القائمة بالادارة الى اتخاذ كافة الاجراءات الفعالة من أجل تمكين زيمبابوي من تحقيق الاستقلال وفقا لمطالب وآمال أغلبية السكان ، وألا تسمح تحت أية ظروف بأن تمنح النظام غسـير المشروع أيا من السلطات المترتبة على السيادة. كما يطلب مشروع القرار من كافة الدول ان تقدم لشعب زيمبابوي وحركة تحرره الوطني ، بشكل مباشر وعن طريق الوكالات المتخصصة، كافة المساعدات اللازمة لنضالهما من أجل استعادة حقوقهما الثابتة.

تلك الاعتبارات ، وغيرها من الاعتبارات الهامة تنعكس على نحو وافي في مشروع القرار ألف الذي ندرك كأعضاء أنه قد اعتمد باتفاق الرأى من جانب أعضاء اللجنة الرابعة .

اما مشروع القرار باء المتعلق بهذا البند ، فيتناول بصفة محددة مسألة الجزاءات ضد نظام الاقلية غير المشروع . وفي هذا الصدد ، شجب أعضاء اللجنة الرابعة ، بشدة ، سياسات تلك الحكومات ، ولا سيما حكومة جنوب افريقيا التي تواصل تعاونها مع نظام الاقلية العنصرى غير المشروع انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومشاركة بذلك التزاماتها بمقتضى الميثاق . ومن أجل ذلك ، رأى الأعضاء أنه ينبغي على الجمعية العامة أن تشجب جميع انتهاكات الجزاءات الالزامية التي يفرضها مجلس الأمن ، وكذلك الاخفاق المستمر من جانب بعض الدول الأعضاء ، في تنفيذ تلك الجزاءات بطريقة صارمة . كما ينبغي على الجمعية أن تطلب الى جميع الحكومات المعنية أن تتخذ جميع التدابير من أجل تنفيذ القرارات ، وتلك العقوبات . وفي ضوء التدهور المتصل للموقف في الاقليم ، ونظرا لفرض العزلة على نظام الاقلية غير المشروع ، فانه ينبغي على الجمعية العامة أن تؤكد الحاجة الى توسيع نطاق الجزاءات ضد نظام الحكم غير المشروع ، وأن يشمل التدابير السواردة في المادة الحادية والأربعين من الميثاق ؛ وان تؤكد طلبها بأنه ينبغي على مجلس الأمن أن يبحث اتخاذ جميع التدابير الضرورية في هذا الصدد ، وعلى وجه عاجل .

لقد انعكست تلك الاعتبارات وغيرها ، على نحو وافي في مشروع القرار (باء) الوارد في التقرير .

وبالنسبة عن اللجنة الرابعة ، أود أن أوصي بهذا التقرير ، لكي يكون موضع اهتمام جاه من جانب الجمعية العامة .

وقيل أن اختتم كلمتي ، أود أن أعبر عن تقديري لأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة ، الذين عاونوني في مهمتي . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي للسيد ليكومست دى نوى الذى سوف يعتزل مهمته كما فهمت بعد فترة قصيرة ، وبعد عدة سنوات من العمل المتفاني .

علا بأحكام المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الرابعة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أدعو للكلام الآن ممثل المملكة المتحدة ، الذى

يرغب في تعليق تصويته قبل التصويت .

السيد مكارثي ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : في اللجنة الرابعة ، فان وفدى ووفود بلدان أخرى أعضاء في المجموعة الأوروبية ، أعربت تحفظات بشأن نقاط عديدة واردة في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة الآن . مثل الجزء ألف والجزء باء من الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة . وأود ، باعتباري ممثلاً للدولة القائمة بالادارة ، أن أسجل أن تحفظاتنا ماتزال قائمة ، وأفهم كذلك أن تلك التحفظات التي تم الاعراب عنها من جانب أعضاء المجموعة ، أقول نيابة عنها ، انها ماتزال قائمة أيضا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تتخذ الجمعية العامة ، الآن ، مقرراً بشأن مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الرابعة في الفقرة ١٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/32/461 .

وسوف نبحث أولاً مشروع القرار ألف . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار ألف ( القرار ٣٢ / ١١٦ ألف )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن ، سوف تصوت الجمعية العامة على مشروع القرار باء . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، امراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوفندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنما ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا

المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
 الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو  
 الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،  
 زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ،  
 سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ،  
 الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ،  
 فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ،  
 كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ،  
 مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
 منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ،  
 نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ،  
 اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايران ، ايطاليا ، بلجيكا ،  
 فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
 الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٣ صوتا ، مقابل لا شيء وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت

( القرار ١١٦/٣٢ بأ ) \*

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بذلك ، نكون قد فرغنا من النظر في البند

١٢ من جدول الأعمال .

وبعد ذلك أبلغ وفد بنغلاديش ومالدة الأمانة العامة أنها كانتا ينويان التصويت

\*

مؤيدين .

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار ( A/32/L.34/Rev.2 )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : كما يدرك الأعضاء ، قررت الجمعية في جلستها العامة ١٠٢ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ، ارجاء التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.34/Rev.1 وقد صدر مشروع قرار منقح جديد وارد في الوثيقة A/32/L.34/Rev.2 ومشروع القرار هذا معنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " .  
والآن أطرح مشروع القرار للتصويت.

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران ، ايزلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بنورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومسي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ،

غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ،  
 فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ،  
 كينيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،  
 المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،  
 موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ،  
 هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
 اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المقتضون : ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت ( القرار

٣٢ / ١٠٥ سين ) \*

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أدعو للكلام الممثلين الذين يرغبون في تعلييل

تصويتهم .

السيد ايمانيشي ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوت وفدي لصالح مشروع

القرار المعنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " الوارد في الوثيقة 2/Rev.34/L.32/4 .

وفي هذا الصدد ، أود أن أوضح الى انه لعدة سنوات ، فان اليابان كانت تتخذ تدابير

اقتصادية ، لمنع الاستثمارات المباشرة في جنوب افريقيا عن طريق الرعايا اليابانيين ، أو الالجهزة التي  
 تفضع لولاية اليابان .

\* وبعد ذلك ابلغ وفدا بنغلاديش وفالدة الأمانة العامة انهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين .



السيد مويرسبيرجر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية مثل سائر الاعضاء في مجموعة بلدان اوربا الشرقية قد صوتت لصالح مشروع القرار A/32/L.34, Rev.2 . ونحن نشارك تماما الرأي القائل بأن الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا تؤيد وتشجع سياسة الفصل العنصرى في ذلك البلد . وهذا هو السبب الذى وافقنا من أجله على القرار الذى يحث مجلس الأمن بأن ينظر في هذه المسألة عندما يدرس مشكلة الكفاح المستمر ضد سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان دراسات مركز الامم المتحدة لمنظمة الفصل العنصرى وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتقارير اللجنة الخاصة بأنشطة المؤسسات عبر الوطنية وأجهزة الامم المتحدة الاخرى وكذلك المطبوعات المختلفة توضح الاستثمارات الكبيرة سواء كانت قديمة أو جديدة في جنوب افريقيا . ولهذا ، فانني نيابة عن وفود بلدان مجموعة اوربا الشرقية أود أن أسترعي الانتباه ليس فقط الى ضرورة وقف تدفق الاستثمارات الأجنبية الجديدة ولكن أيضا الى سحب جميع الاستثمارات الأجنبية من جنوب افريقيا ، من أجل القضاء على نظام الفصل العنصرى في ذلك البلد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا الآن بحثنا للبند ٢٧ من جدول

الأعمال .

### البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة: التقرير الثانى للجنة وثائق التفويض (A/32/336/Add.1) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان التقرير الثانى للجنة وثائق التفويض وارد في الوثيقة A/32/336/Add.1 . فانا لم يرغب أعد المندوبين في الحديث ، فسوف أدعو السادة الاعضاء الى أن يركزوا على ما تمهم على مشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٨ من تقريرها . فقد وافقت هذه اللجنة على مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي ان اجتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣٢ / ٢١ باء ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا بحثنا للبند ٣ من جدول الأعمال .

### البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/32/1 and Add.1) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة من

١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٦ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٧ وارد في الوثائق A/32/1 and Add.1 . ومن المعتاد ان تأخذ الجمعية علما فقط بالتقرير السنوي للأمين العام . وقد أشير الى هذا التقرير في عدة مناسبات خلال هذه الدورة في جلسات كثيرة . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبر ان الجمعية ترغب في أن تتبع هذا الاجراء .  
وقد تقرير ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ١٠ من جدول

الأعمال .

### البند ٢٣ من جدول الأعمال

تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم : مذكرة من الامين العام (A/32/221) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة الى تعيين اعضاء لجنة مراقبة السلم ، فان

أمام الجمعية العامة مذكرة من الامين العام واردة في الوثيقة A/32/221 . ان لجنة مراقبة السلم قد شكلت بواسطة الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ بموجب قرار ١٥٣٧٧ ألف (د - هـ) . ان الأعضاء الاثني عشر الحاليين للجنة هي : تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، هندوراس ، الهند ، اسرائيل ، نيوزيلندا ، باكستان ، السويد ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية واوروغواي . وسوف تنتهي فترة السنتين لعضوية هؤلاء الاعضاء في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وقد أعرب جميع هؤلاء الاعضاء عن رغبتهم في أن يستمروا في العمل

في تلك اللجنة . ولهذا أقترح أن تعيد الجمعية العامة تعيين الاثنى عشر عضوا المذكورين للسنين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا بحثنا للبند ٢٣ من جدول الأعمال .

#### برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعى الانتباه الى خطأ ام ومؤسف نسبي يومية الام المتحدة لهذا اليوم . ان اللجنة الخامسة ، التي سوف يعتمد عليها كثيرا عمل كل منا ، لن تجتمع اليوم من أجل أن تتيح الفرصة للجنة الاستشارية لكي تتقدم في عملها . ومع ذلك ، سوف يعقد اجتماعان للجنة الخامسة يوم السبت ، أحدهما في الصباح والآخر بعد الظهر . كما سيعقد اجتماع آخر للجنة الخامسة يوم الأحد . وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أناشد المندوبين مرة أخرى لكي يتعاونوا ، كما أدعوهم الى أن يركزوا اهتمامهم على العمل الهام جدا الذي تقوم به اللجنة الخامسة . ان عدم توافر النصاب القانوني في هذه المرحلة الهامة سوف يجعل من المستحيل على اللجنة الخامسة ان تتخذ قراراتها اللازمة لكي تختتم الجمعية العامة عملها في الوقت المحدد .

رفعت الجلسة الساعة . ١١/٥